



The Impact of Audit Committee Effectiveness on Detecting Financial Fraud

A Field Study of Iraqi Private Banks

ABDUL-RAZAQ OAFI JABUR⁽¹⁾, AMMAR LUAY ABD ALRZAK⁽²⁾

Ministry of higher Education and scientific Research^{(1),(2)}

(1) Rezakofe72@yahoo.com (2) luayammar27@gmail.com

Key words:

Effectiveness - Auditing Committee - Financial fraud - private banks.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 26 Aug. 2025

Accepted | 17 Sep. 2025

Available online | 01 Mar. 2026

© 2026 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

ABDUL-RAZAQ OAFI JABUR

Ministry of higher Education and scientific Research

Abstract:

This research sought to study the impact of the effectiveness of the audit committee in detecting financial fraud in private banks in Iraq, especially since the latter are exposed to the problem of the failure to manage the work of the audit committee, as it is not responded to in the necessary manner and some parties may refrain from providing it with the required financial information and financial data, which is not mentioned in the Iraqi studies that dealt with the research variables. Therefore, the research aimed to fill this research gap, and the research relied on a descriptive analytical approach, and the questionnaire was adopted to obtain the required information and analyze the data through the statistical program SPSS25. The most important results showed a significant impact of the effectiveness of the audit committee in detecting financial fraud in private banks in Iraq, and there are no significant differences between the average responses to the impact of the effectiveness of the audit committee in detecting financial fraud in private banks in Iraq according to the variable of years of practical experience in the research sample. The researchers recommended paying great attention to the audit committees in private banks in Iraq due to their effective impact in detecting financial fraud. This is achieved by granting them complete independence so that they can accurately detect financial fraud operations without fear of dismissal from work or punishment, and holding dialogue sessions and educational seminars to discuss the impact of the effectiveness of the audit committee in detecting financial fraud in private banks in Iraq.

أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي

دراسة ميدانية في "المصارف الخاصة في العراق"

م.م. عمار لؤي عبدالرزاق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

luayammar27@gmail.com

م.م. عبدالرزاق عوفي جبر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Rezakofe72@yahoo.com

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق، لا سيما وأن تلك الأخيرة تتعرض لإشكالية عدم تسيير عمل لجنة التدقيق، إذ لا يتم التجاوب معها بالشكل اللازم وقد تمتنع بعض الجهات عن إعطائها المعلومات المالية والبيانات المالية المطلوبة، وهذا ما لم يرد في الدراسات العراقية التي تناولت متغيرات البحث ولذا يهدف البحث إلى سد هذه الفجوة البحثية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اعتماد الاستبيان للحصول على المعلومات المطلوبة وتحليل البيانات من خلال البرنامج الإحصائي spss25. وأظهرت أهم النتائج وجود أثر معنوي لفعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق، ولا يوجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية لدى عينة البحث، وأوصى الباحثان بالاهتمام الكبير بلجان التدقيق في المصارف الخاصة في العراق نظراً لأثرها الفاعل في اكتشاف الاحتيال المالي، ويتم ذلك من خلال منحها الاستقلالية التامة لتتمكن من كشف عمليات الاحتيال المالي بدقة دون الخوف من الفصل من العمل أو العقوبة، إقامة جلسات حوارية وندوات تثقيفية للنقاش حول أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق.

الكلمات المفتاحية: فعالية لجنة التدقيق، الاحتيال المالي، المصارف الخاصة.

المقدمة:

مع ازدياد النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم على مدار الأعوام الماضية، ازدادت أهمية عمل لجنة التدقيق على جميع المستويات المصرفية، والخدمية والصناعية والتجارية، باعتبار لجنة التدقيق تعمل بشكل فاعل لاكتشاف الاحتيال المالي، وتعتمد على إيجاد الثقة التي تقوم بين لجنة التدقيق والجهات ذات العلاقة. ومن جهة أخرى تقوم لجنة التدقيق بالحد من التلاعبات المالية، والغش، وكشف الاحتيال المالي، وذلك في مختلف المنظمات، والمؤسسات، ومنها المصارف الخاصة. كما يتسم عملها بالعديد من الصعوبات، حيث يتوجب عليها كشف ذلك الاحتيال منعاً من المخاطر التي قد تلحق بالمصرف، لا سيما الإفلاس، ولذلك فإن العديد من الدراسات أكدت أن الأهداف الجوهرية للجنة التدقيق تتعلق بتوفير التقارير المالية الصحيحة الخالية من أية أخطاء أو مخالفات قانونية، والمتسمة بالصدق، والشفافية، ومن جهة أخرى تهدف لجنة التدقيق إلى مراقبة الأعمال التي تقوم بها المصارف ومطابقتها مع المعايير التي تتبعها. وفي ضوء ذلك يسعى البحث إلى بيان أهمية لجنة التدقيق في المصرف الخاصة العراقية، وفعاليتها في اكتشاف عملية الاحتيال المالي وهذا ما سيقوم الباحثان بتوضيحه في هذه البحث.

المبحث الأول: منهجية البحث**1. مشكلة البحث وأسئلتها**

تعمل لجنة التدقيق في مختلف المصارف الخاصة والحكومية على كشف الثغرات، والتداعيات التي قد تطال العمليات المصرفية والتي تؤثر بشكل سلبي على مجريات الأعمال التي تقوم بها تلك المصارف، كما تؤثر على ربحية المصرف وسمعته في الأسواق واستقطاب العملاء وغير ذلك مما يعمل على زعزعة مكانته (عقه والشرعبي، 2024: 276)، وعلى اعتبار أن الأساليب الاحتيالية والتلاعبات المالية وعمليات الغش في التقارير والقوائم المالية في تطور مستمر ضمن المصارف، فيجب على تلك الأخيرة تعزيز عمل وفاعلية لجنة التدقيق الموجودة ضمن المصرف، وذلك بهدف الكشف عن الاحتيال المالي الذي يخلف الآثار السلبية، ويعزز المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، والتي قد تؤدي بها إلى إعلان الإفلاس. وإن المشكلة التي تتعرض لها المصارف الخاصة في العراق، هو عدم تسيير عمل لجنة التدقيق، إذ لا يتم التجاوب معها بالشكل اللازم وقد تمتنع بعض الجهات عن إعطائها المعلومات المالية والبيانات المالية المطلوبة، أو قد تستغرق وقت طويل في ذلك، وقد يعود ذلك إلى قلة إدراك أهمية ودور لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة العراقية، وبناءً على ذلك تتبلور إشكالية البحث في السؤال الرئيس التالي:

• ما أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في

العراق؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يوجد أثر معنوي لفعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق؟
- هل يوجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية لدى عينة البحث؟

2. أهمية البحث:

تعود أهمية البحث إلى أهمية متغيراته، وتنبع أهميته من النقاط التالية:

- البحث في أهمية تطوير وتحسين عمل لجنة التدقيق لزيادة فعاليتها، لكون عملها مرتبط بنواتج العمل ومخرجاته وآلية العمل وقراراتها ترتبط بقرارات الإدارة العليا، فكلما زادت فعالية لجنة التدقيق كلما تحسن مستوى أداء المصرف ليصبح أكثر قدرة على الانتشار والاستمرار.
- توضيح أهمية اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة فلا يمكن أغفال مدى انتشار الاحتيال المالي وتأثيره على مختلف المجالات من ضمنها المصارف العراقية، لذا لا بد من دراسة مدى استفادة المصارف الخاصة العراقية من الطرق المختلفة لاكتشافه.
- إغناء المكتبة الجامعية بدراسة تهم الباحثين في العلوم المصرفية والمحاسبية، عبر طرحها لمتغيرات ذات أهمية كبيرة، لتكون مرجعاً للباحثين والمهتمين في هذا المجال.

3. أهداف البحث:

- تحديد أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق.
- تحديد الفروق المعنوية بين متوسط الإجابات حول أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي المصارف الخاصة في العراق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية لدى عينة البحث.

4. فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي لفعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية لدى عينة البحث.

5. منهجية البحث:

ويتضمن هذا الجزء توضيح لمجتمع وعينة البحث، وحدودها، ومنهجها، والمخطط الفرضي لها وفق الآتي:

5_1 حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** المصارف الخاصة العراقية.
- **الحدود البشرية:** العاملين في المصارف الخاصة العراقية.
- **الحدود الزمانية:** خلال العام الدراسي 2024_2025 م.
- **الحدود الموضوعية:** سنتقصر على دراسة أثر فعالية لجنة التدقيق في اكتشاف الاحتيال المالي على المصارف الخاصة في العراق.

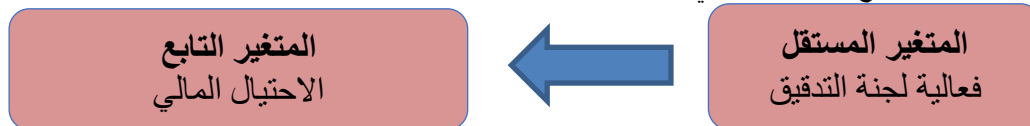
5_2 منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، حيث سينطلق الباحثان من الاستنباط كقاعدة عامة في التفكير، حيث يتناسب المنهج الوصفي وكذلك التحليلي مع أهداف وحيثيات البحث، وسيقوم الباحثان بالعودة إلى عدد من الدراسات والبحوث العلمية التي بحثت في أثر فعالية لجنة التدقيق في اكتشاف الاحتيال المالي، وسيتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لاستكمال الجزء الميداني من خلال توزيعه على عينة عشوائية، يبلغ عددها 390 فرد من العاملين المتمثلين في (المدققين_ المحاسبين_ رؤساء أقسام_ معاونو المدراء_ المدراء) في المصارف الخاصة في العراق، ومن ثم تحليل الاستجابات المتحصل عليها وفقاً لبرنامج التحليل الإحصائي SPSS 25.

5_3 المخطط الفرضي للدراسة

المتغير المستقل: فعالية لجنة التدقيق

المتغير التابع: الاحتيال المالي.



شكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: إعداد الباحثين.

6. الدراسات السابقة:

دراسة (مراد، 2025) بعنوان: مدخل مقترح لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من ممارسات الاحتيال المالي كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية بشركات البترول المصرية.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية لاستعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من ممارسات الاحتيال المالي كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبيان على (175) محاسب ومراجع حسابات، ومحلل بيانات. توصلت البحث للعديد من النتائج منها: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من ممارسات

الاحتيال المالي كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية، ويوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من ممارسات الاحتيال المالي. ويجد الباحثان أنه كي تتحقق تلك النتائج لا يكفي تقديم التوصيات والنتائج النظرية الي توضيح أهمية الذكاء الاصطناعي في الحد من الاحتيال، بل يجب امتلاك أدوات الذكاء الاصطناعي، والالتزام بتطبيقاته ضمن الشركات والمؤسسات متعددة المجالات

دراسة (علي وآخرون، 2022) بعنوان: دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف: دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كردستان-العراق

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف من رأي مدققي الحسابات من الناحية المحاسبية في المصارف الخاصة في اقليم كردستان العراق. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبيان على (42) مدققاً، توصل البحث للعديد من النتائج منها: وجود علاقة ارتباط وتأثير لفعالية لجان التدقيق في فعالية حوكمة المصارف. وأوصى البحث عدد من التوصيات منها: من الضروري أن تقوم المصارف بتشجيع لجان التدقيق على تحمل المسؤولية وإعطائهم السلطة في انتقاء المدقق الخارجي عن طريق التحفيز المالي والممثل بالمكافآت والتحفيز المعنوي بالمشاركة والتفكير الخلاق والعصف الذهني. كما يرى الباحثان أنه من واجب المصارف أيضاً تسهيل عمل لجان التدقيق، وعدم التأخر في إبراز الوثائق المالية الصحيحة، والتعاون معها بكل شفافية ومصداقية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Hanh, 2022) بعنوان:

Audit committee characteristics and corporate governance disclosure: evidence from Vietnam listed companies.

هدفت الدراسة إلى الارتباط بين خصائص لجنة التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق، الخبرة المالية للجنة التدقيق، التنوع داخل لجنة التدقيق، حجم التدقيق وتواتر اجتماعات لجنة التدقيق) والإفصاح عن حوكمة الشركات. تم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، وتم تحليلها على وفق اختبارات Cronbach Alpha لضمان الموثوقية والاتساق. حيث تم تطبيق الانحدار المتعدد على فئة من (210) شركة مدرجة غير مالية في عام 2021. تظهر النتائج أن استقلالية لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق مرتبطان بشكل كبير بمستوى CGD. يكشف الدليل التجريبي أيضاً أن حجم الشركة مرتبط إحصائياً بالإفصاح عن حوكمة الشركات مما يشير إلى طلب رأس المال للشركات الكبيرة. بشكل عام قد تكون البحث ذات أهمية للمهنيين وصانعي السياسات والمنظمين فيما يتعلق بوضع اللوائح المتعلقة بهيكل لجنة التدقيق. وهنا يمكن القول إنه كلما زاد حجم الشركة يجب عليها الاهتمام بشكل أكبر بلجنة التدقيق، فكلما زاد الحجم، ازدادت المخاطر، وازداد التلاعب الذي قد يردى إلى فجوة مالية إذا لم تتم ملاحظته بشكل دقيق من قبل اللجان المتخصصة في التدقيق.

دراسة (Al-Hashedi, Magalingam, 2021) بعنوان:

Financial fraud detection applying data minin techniques: A comprehensive review from 2009 to 2019.

هدفت الدراسة إلى إجراء مراجعة شاملة لأحدث الأبحاث في مجال الكشف عن الاحتيال المالي من عام 2009 إلى عام 2019، وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وتمت مراجعة 75 مقالة، وأظهرت النتائج أنه تم استخدام 34 تقنية لاستخراج البيانات لتحديد الاحتيال المالي في مختلف التطبيقات، وهناك نطاق واسع للاحتيال المصرفي والاحتيال في التأمين. وهنا يجد الباحثان أنه مع تطور التقنيات الرقمية يرى الباحثان أهمية الاعتماد عليها في الحد من الاحتيال المالي، من خلال تدعيم المصارف بأدوات التحول الرقمي والتطبيقات ذات الصلة بالتدقيق وكشف الغش والتلاعبات المالية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث مضمون دراستها وباعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج عام للبحث، لكن الاختلاف عنها يكمن في كل من مكان البحث والعينة المستهدفة، كما أنه من الممكن أن يقدم هذا البحث حلاً للفجوة البحثية التي لاقت قصوراً في معالجة موضوع التدقيق والاحتيايل المالي في المصارف الخاصة العراقية، إذ سيجاول الباحثان من هذا البحث تقديم طرق وتوصيات قد تكون نقطة انطلاقاً للجان التدقيق بالعراق توضح أثر اهتمامها بجودة التدقيق لما لها من آثار إيجابية تنعكس على فاعلية اكتشاف الاحتيايل المالي مما يؤثر إيجاباً على زيادة جودة البيانات المالية في المصارف؛ وبالتالي اقبال المستثمرين للتعاون مع هذه المصارف.

المبحث الثاني: الإطار النظري**المحور الأول: فاعلية لجنة التدقيق****1-1-2. نشأة لجنة التدقيق ومفهومها:**

لا تعد مسألة تشكيل لجان التدقيق مسألة حديثة، إذ وجدت لجنة للتدقيق في شركة سكك الحديد البريطانية عام (1872)، وقد وضع التقرير الصادر عن هذه الشركة المهام التي قامت بها هذه اللجنة حيث تشهد هذه اللجنة ان المدققين قاموا بعملهم على أتم وجه وبكل عناية، كما قام البنك البريطاني ووزارة الصناعة البريطانية ببحث الشركات المساهمة على تبني فكرة لجان التدقيق، وفي عام (1930) شجعت بورصة نيويورك المالية الشركات المدرجة لديها على انشاء لجان تدقيق، وفي عام 1998 شكلت في بورصة نيويورك لجنة تعرف بلجنة الشريط الأزرق والتي أصدرت عدة تعليمات أهمها: استقلالية أعضاء اللجنة والتوثيق والاتصال، وبعد الانهيارات والأزمات المالية التي حدثت بداية القرن الواحد والعشرين لبعض الشركات الكبرى صدر قانون Sarbanes Oxley وهو قانون اميركي صدر في العام 2002 لتحسين إعداد التقارير المالية والتدقيق والحوكمة المؤسسية في الشركات، والذي أكد على إلزام جميع الشركات المساهمة بتكوين لجان تدقيق لما لها من دور في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية (عبد الله ومحمد النور، 2024: 61).

وتعد لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، وهي منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء من المدراء غير التنفيذيين والمؤهلين عملياً وعلمياً، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق من التأكد من التزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية ونظم المعلومات. كما تعمل على ضمان جودة ونزاهة القوائم المالية والتحقق من مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، ومساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مهامها ومتابعة مدى التزام المصرف بالقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة (غالي وحمدان، 2011: 62).

1-2-2 خصائص لجنة التدقيق الفاعلة:

إن المعلومات المتعلقة بخصائص لجنة التدقيق مفيدة للمستثمرين والمنظمين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية لفهم وكشف أي معايير مرتبطة بالتقرير المالي الجيد، وخاصة في بيئة المصارف التنافسية، وخلصت العديد من الدراسات إلى أن خصائص لجان التدقيق ومنها الخبرة المالية، واجتماعات اللجنة، والاستقلالية، وتركيز الملكية، وحجم المصرف، لها تأثير على إدارة الأرباح، ومن تلك الخصائص نذكر ما يلي: (الشاعر وماضي، 2023: 68).

1. حجم لجنة التدقيق: يُعتبر حجم لجنة التدقيق من العوامل المهمة، لتحديد فعالية لجنة التدقيق، وفي دراسة تأثير حجم لجنة التدقيق على نوعية التقارير المالية يُعتبر حجم لجنة التدقيق مهماً في زيادة فعالية الرقابة؛ وبالتالي تحسين الافصاح عن حوكمة المصارف.

2. **استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:** يعدّ اختيار لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة غير التنفيذيين من العوامل التي تساعد في تحقيق استقلالية المدقق، ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء على قدر عالي من المهارات المالية والمحاسبية، ولديهم الرغبة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.
3. **خبرة أعضاء لجنة التدقيق:** التحلي بالاستقلالية لدى عضو لجنة التدقيق لا يعدّ ضماناً كافياً للتأكد من قدرة أعضاء لجنة التدقيق على القيام بوظائفهم؛ بل يشترط أيضاً أن يتحلى عضو اللجنة بالكفاءة المالية والمحاسبية، وذلك لطبيعة عمل اللجنة من حيث الإشراف على القوائم المالية والاختيار المناسب للقواعد المحاسبية المطبقة، والتي تتطلب توافر مستوى معين من الكفاءة.

2-1-2. وظائف ومسؤوليات لجنة التدقيق

تقع على عاتق لجان التدقيق مجموعة من المهام والمسؤوليات تنصب جميعها نحو توفير الحماية والحفاظ على السلامة المالية للمساهمين والمصرف، ويمكن إبراز مسؤولية لجان التدقيق بشكل عام فيما يلي: (بن رزاق وعزاز، 2022: 16).

- مراقبة المخاطر المالية والرقابة الداخلية للمصرف حيث تتحمل لجنة التدقيق بصفتها اللجنة المختارة من طرف مجلس الإدارة مسؤولية مساعدته في تنفيذ مسؤولياته الرقابية، وتتمثل المسؤوليات الملقاة على عاتقها في هذا الإطار في مراقبة عملية إدارة المخاطر التي يمكن أن تؤثر على إعداد وسلامة التقارير المالية للمصرف ومراقبة سلامة نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بإعدادها والالتزام بالمعايير المحاسبية والتشريعات والتعليمات الصادرة عن الجهات المعنية.
- الإشراف وممارسة الرقابة على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي حيث تتولى لجنة التدقيق في هذا الإطار مهمة تعيين مدير إدارة تدقيق الداخلي وترقيته أو الاستغناء عنه، وكذا تعيين مكافأته، وتقوم بالمساعدة في تحديد مؤهلاته وتسلسل تبعيته الإدارية وذلك لضمان اتصاله بكفاءة المسؤولين في مجلس إدارة المصرف كما تقوم اللجنة بإقرار مهام وخطة نشاط إدارة التدقيق الداخلي، وذلك لضمان قيامها بدورها في عملية المراقبة بشكل صحيح، وكذا من مهام لجنة التدقيق الإشراف.

المحور الثاني: الاحتيال المالي

2-2-1. مفهوم الاحتيال المالي:

الاحتيال المالي مصطلح قانوني يشير إلى التحريف المتعمد للحقيقة من أجل التلاعب أو خداع مصرف أو فرد بالأمور المالية، مما يجعل المصارف تتعرض لمشاكل مالية حادة، وينتهي بها الأمر إلى الإفلاس وهو خداع يقوم به شخص ما لشخص آخر، لإلحاق الأذى أو الخسارة به بينما يكون الجاني على علم واضح بنيته في الخداع أو التزوير أو استغلال الضحية مما يؤدي بها إلى الخسارة أو الضرر، وهو استخدام التضليل من أجل الحصول على أموال الآخرين، أو الامتلاك بالباطل لأشياء ذات قيمة مادية عن طريق الغش والخداع والمراوغة والتزييف واختلاق الأكاذيب والمعاذير وتبديل الواقع والمبالغة والتهويل بجاذبية مصطنعة تشد أنظار وأسماع الآخرين بما يضمن استثارة دوافعهم (جار الله والسيد، 2022: 97) وعرف معيار التدقيق الدولي رقم 240 الاحتيال بأنه "فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة، أو المكلفين بالرقابة، أو الموظفين، أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية (عقه والشرعي، 2024: 378)، واستخدم مصطلح "الاحتيال المالي" لتجميع مجموعة متنوعة من السلوكيات التي يُدلى فيها المشاركون في السوق المالية بتصريحات كاذبة حول الطبيعة الحقيقية أو الوضع المالي لمنفذ استثماري - أي مصرف أو صندوق أو مُقترض أو منتج استثماري. وبغض النظر عن عنصر الخداع، فإن التصريحات المضللة التي تُشكل احتيالا في البيانات المالية تتعلق بمؤسسات أو جهات أو منتجات مشروعة (Reurink, 2019: 8).

2-2-2. العناصر القانونية للاحتيال المالي:

من الناحية القانونية يعرف الاحتيال عموماً بأنه تعمد الكذب في تمثيل نقطة مادية، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض الضحية للضرر، إذ يقع الاحتيال المالي عندما يقوم شخص ما بالكذب وبشكل مقصود حول حقيقة مالية مهمة بالشكل الذي يؤدي إلى فقدان شخص لماله بسبب ذلك الكذب، وبذلك فإن العناصر القانونية للاحتيال المالي تتضمن ما يلي: (الجبوري والخالدي، 2013: 462).

1. الكذب المتعمد أو المقصود.
2. التمثيل غير الصادق أو التضليل في العرض.
3. حدث مادي.
4. تعرض الضحية إلى الأذى أو الضرر.

2-2-3. أهمية الكشف عن الاحتيال المالي:

يُعد الكشف عن الاحتيال المالي أمراً بالغ الأهمية للوقاية من عواقبه المدمرة في كثير من الأحيان. ويشمل الكشف عن الاحتيال المالي التمييز بين البيانات المالية الاحتيالية والبيانات الحقيقية، وبالتالي الكشف عن السلوكيات أو الأنشطة الاحتيالية وتمكين صانعي القرار من وضع استراتيجيات مناسبة للحد من تأثير الاحتيال. ويلعب استخراج البيانات دوراً هاماً في الكشف عن الاحتيال المالي، حيث يُستخدم غالباً لاستخراج وكشف الحقائق الخفية وراء كميات هائلة من البيانات (Ngai, et la, 2011: 559). وفي السنوات الأخيرة، حظي الاحتيال المالي، الذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر الاحتيال على بطاقات الائتمان والاحتيال على التأمين وغسيل الأموال والاحتيال على الرعاية الصحية والاحتيال على الأوراق المالية والسلع، قدر كبير من الاهتمام وبذلت الكثير من الجهود التي سعت للحد منه ومنعه. ومن الناحية الاقتصادية، تثير معدلات الاحتيال المالي المتزايدة بشكل مثير للقلق مخاوف جدية. وقد تبين أن إجمالي الخسائر العالمية السنوية الناجمة عن الاحتيال المالي تتراوح في حدود مليارات الدولارات، وعادةً ما تتحمل المصارف والتجار الخسائر المرتبطة بهذه الجرائم، وبالتالي يتحملون تبعات الاحتيال المالي وتكلفته العالية، الأمر الذي يدفعهم إلى تطوير استراتيجيات الكشف عن الاحتيال المالي وتطوير التقنيات المتعلقة بهذه الجرائم المالية (Hilal, Gadsden, Yawney, 2022).

المحور الثالث: أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي

إن عملية تحسين جودة التدقيق من خلال ما تقوم به لجنة التدقيق في مختلف المصارف، عامل رئيس في اكتشاف الاحتيال المالي ومخاطره، والتي تتطلب جهود كبيرة من اللجنة، ويتطلب وجود إدارة فعالة لتلك اللجنة، ويكون فيها قدر عالي من التفكير والتخطيط الاستراتيجي الذي يتطلع إلى مختلف التفاصيل المالية، إذ ينبغي تقييم عوامل مخاطر الاحتيال بشكل صحيح عند ممارسة إجراءات التدقيق، وينبغي أن يكون لدى المدققين ولجنة التدقيق فهم لنشاط عمل الجهة الخاضعة للتدقيق، وعلاقتها مع شركاء الأعمال والظروف الاقتصادية العامة التي تحيط بها وبيئة السوق التي تعمل فيها، إذ قد تكون الحقائق أو الظروف التي قد تشكل عوامل خطر الاحتيال في نشاط جهة الخاضعة للتدقيق أقل أهمية في نشاط جهة أخرى (الكعبي والعاني، 2020: 435). من جهة أخرى تعمل لجنة التدقيق على تصحيح الأخطاء، وكشف التلاعبات، لذا فلها أهمية كبيرة في استمرار عمل المصارف الخاصة، ويؤكد (يعقوب وعباس، 2014: 57) أن فشل عملية التدقيق من الممكن أن تقود إلى الإفلاس أو حتى سوء الإدارة المتعمد في القرارات المتعلقة التقارير المالية الصادرة عن المصارف. وعليه فإن الوعي والفهم والفعالية التي تقدمها لجنة التدقيق لفهم مجريات الأحداث من حولها، لها الدور الكبير في كشف ذلك الاحتيال والحد منه.

المبحث الثالث: الجانب الميداني من البحث**أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف عينة البحث**

يتضمن هذا الجزء وصفاً لمنهجية البحث ومجتمع البحث، وعينته والطريقة التي تم فيها اختيار العينة والأدوات المستخدمة في مثل هذا البحث، حيث يتم جمع البيانات من خلال توزيع الاستبانات وجمعها وتحليلها إحصائياً بالأساليب المناسبة.

1. مجتمع وعينة البحث:

شمل مجتمع البحث كافة العاملين في المصارف الخاصة العراقية ونظراً لكبر مجتمع البحث وتعدد فروع له لم يتمكن الباحثان من إيجاد العدد الحقيقي الكامل والدقيق لعدد مجتمع البحث إذ يتجاوز 10000 فرد، أما عينة البحث فقد تكونت عينة البحث من عينة عشوائية مدها في البداية (450) عامل من العاملين في المصارف الخاصة العراقية والذين تم اختيارهم عبر أسلوب العينة العشوائية، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (425) استبانة، وتم استبعاد (35) استبانة لعدم اكتمال الإجابة على الفقرات بمقياس البحث، وبهذا أصبحت عينة البحث (390) عامل من العاملين المتمثلين في (المدققين_ المحاسبين_ رؤساء أقسام_ معاونو المدراء_ المدراء) في المصارف الخاصة العراقية، وتم إتاحة لجميع عينة البحث بالإجابة على أسئلة الاستبيان، وتم إعداد وتصميم الاستبانة بالاعتماد على الدراسات السابقة والمتمثلة في دراسة (علي وآخرون، 2022) ودراسة (Hanh, 2022)؛ ودراسة (Al-Hashedi&Magalingam, 2021).

الجدول (1): توزيع استبانة البحث

عدد الاستثمارات الموزعة	450
عدد الاستثمارات المستردة	425
عدد الاستبانات الغير صالحة للتحليل الإحصائي	35
عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي	390
نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي	86,67%

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول (2): الدراسات التي تم الاعتماد عليها لإعداد الاستبيان

الدراسات التي تم الاعتماد عليها لإعداد الاستبيان	
(مراد، 2025)	(Hanh, 2022)
(علي وآخرون، 2022)	(Al-Hashedi, Magalingam, 2021)

المصدر: من إعداد الباحثين.

أولاً: البيانات الشخصية للعينة

جدول (3) البيانات الشخصية للعينة

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	%
أقل من 5 سنوات	133	34.1
بين 5 و 10 سنة	155	39.7
بين 11 و 15 سنة	66	16.9
16 سنة و مافوق	36	9.2
الإجمالي	390	100.0
الجنس	التكرارات	%
ذكر	199	51
أنثى	191	49
الإجمالي	390	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25.

يتضح من الجدول (3) تقارب النسبة بين كلا الجنسين في عينة البحث ويعود ذلك إلى اهتمام الجميع ورغبتهم بالعمل المصرفي، فيما تشير النسبة الأعلى وفق متغير عدد سنوات الخبرة إلى وجود نسبة عالية (39.7%) من العينة يتسمون بخبرة جيدة بالعمل المصرفي تتراوح بين 5 و10 سنوات مما يشير إلى درايتهم بتفاصيل موضوع البحث.

ثانياً: اختبار ثبات وصدق المعيار (أداة البحث)

جدول (4) قيم ألفا كرونباخ

المحاور	الثبات
فعالية لجنة التدقيق	0.937
الحد من الاحتيال المالي	0.951
المستوى الكلي للاستثمار	0.965

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25
قيمة معامل الثبات لجميع المحاور < (0.70) بالتالي هي قيم مقبولة إحصائياً؛ وذلك لكون القيم معنوية؛ أي أن توزيعه على مجموعة من الأفراد تمتلك نفس الخصائص سيعطي نتائج متقاربة.

1_ الصدق البنائي:

الجدول (5): معاملات الارتباط

المحاور	بيرسون	sig
فعالية لجنة التدقيق	0.970	0.00
الحد من الاحتيال المالي	0.962	0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25

نلاحظ أن معاملات "بيرسون" دالة إحصائياً، فالاستبانة صادقة.

2_ الإحصائيات الوصفية:

تم إيجاد الإحصائيات الوصفية لفقرات الاستبانة كما يلي:

جدول (6) إحصائيات فقرات محور فعالية لجنة التدقيق

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة الاحتمال	ترتيب الأهمية
1	يتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالاستقلالية اللازمة لعملهم.	3.60	1.48	0.07	0.00	3
2	تعقد لجنة التدقيق اجتماعاتها بشكل دوري.	3.72	1.22	0.06	0.00	2
3	تتوافر المهارات المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق.	3.73	1.45	0.07	0.00	1
4	يتم الإفصاح عن أعمال لجنة التدقيق ضمن التقرير السنوي للشركة.	3.27	1.43	0.07	0.00	6
5	يتفرغ أعضاء اللجنة لأعمال التدقيق.	3.53	1.27	0.06	0.00	4
6	لدى أعضاء لجنة التدقيق الخبرة العملية اللازمة لعملهم.	3.36	1.15	0.05	0.00	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25

- متوسط الإجابات على فقرات هذا المحور تشير لتقييم مرتفع لفعالية لجنة التدقيق من طرف العينة وفق معيار ليكرت.
- وقد جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (3) مما يشير إلى توافر المهارات المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق.
- فيما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) مما يشير إلى الإفصاح عن أعمال لجنة التدقيق ضمن التقرير السنوي للشركة.

الجدول (7) إحصائيات فقرات محور الحد من الاحتيال المالي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة الاحتمال	ترتيب الأهمية
7	يسهم تطبيق لجنة التدقيق لمعايير التدقيق الصارمة في الحد من التلاعب في القوائم المالية.	3.39	1.40	0.07	0.00	4
8	تسهم فعالية عمل لجنة التدقيق في تعزيز الشفافية وزيادة نزاهة الإدارة المالية.	3.36	1.28	0.06	0.00	5
9	التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق حول ثغرات الاحتيال تسهم في منع تكرارها.	3.50	1.52	0.07	0.00	3
10	تسهم فعالية عمل لجنة التدقيق على اكتشاف الأنماط الاحتيالية قبل تفاقمها.	3.57	1.28	0.06	0.00	1
11	عمل لجنة التدقيق بشكل منتظم يمنع الموظفين من الاختلاس.	3.55	1.30	0.06	0.00	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25

- متوسط الإجابات على فقرات هذا المحور تشير لتقييم مرتفع لاكتشاف الحد من الاحتيال المالي من طرف العينة وفق معيار ليكرت.
- وقد جاء في المرتبة الأولى الفقرة رقم (10) مما يشير إلى مساهمة فعالية التدقيق على اكتشاف الأنماط الاحتيالية قبل تفاقمها.
- فيما جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (8) مما يشير إلى مساهمة فعالية التدقيق في تعزيز الشفافية ونزاهة الإدارة المالية.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى: يوجد أثر معنوي لفعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق.

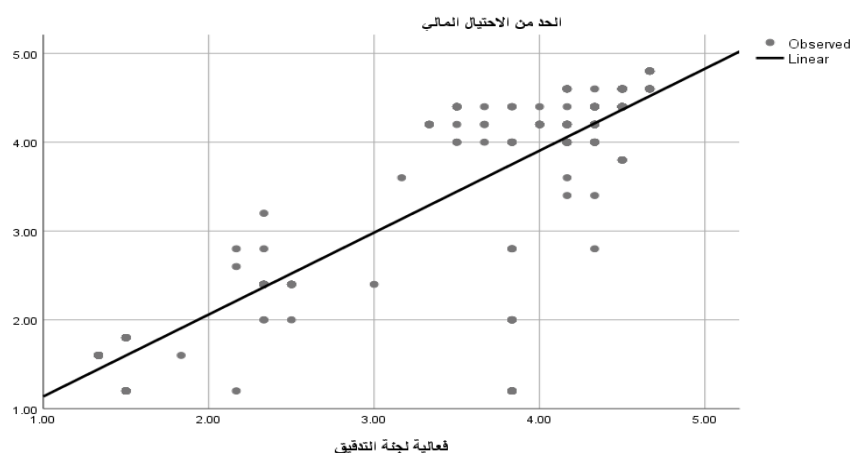
جدول (8): اختبار الفرضية الأولى

الخطأ		التصحیح المعدل	التحديد	بيرسون
.623		.751	.751	.867
الدالة	الحرية	مربع المتوسط	درجات الحرية	مجموع المربعات
.000	1171.682	454.807	1	454.807
		.388	388	150.609
			389	605.416

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25

يتبين الآتي:

- قيمة الارتباط = 0.867 فالعلاقة بين متغيري الفرضية هي علاقة قوية.
 - قيمة التحديد المصحح = 0.751 ففعالية لجنة التدقيق تفسر 75.1% من فارق اكتشاف الاحتيال المالي.
 - $Sig > 0.05$ أي يوجد أثر معنوي لفعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق، أي تم قبول الفرضية.
- ويوضح الشكل (2) التالي العلاقة الطردية الإيجابية بين فعالية لجنة التدقيق واكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق.



الشكل (2): علاقة متغيري الفرضية الأولى (فعالية لجنة التدقيق _ الاحتيال المالي)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25

وتفسر هذه النتائج الواردة ضمن الجدول (8) والشكل (2) بأثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي المصارف الخاصة في العراق. وذلك نظراً لدور لجنة التدقيق في إجراء مراجعة شاملة للتقارير المالية التي تعدها إدارة المصرف، بما في ذلك الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، والملاحظات المرفقة، والتأكد من مدى دقة التقارير المالية واكتمالها، بالإضافة إلى دورها في مساعدة الإدارة على القيام بدورها الإشرافي والرقابي لتنفيذ مسؤولياتها اتجاه عملية كشف الاحتيال المالي.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات أثر فعالية لجنة التدقيق في اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية لدى عينة البحث.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحثان باختبار ANOVA كما يلي:

الجدول (9): اختبار الفرضية الثانية

ANOVA					
قيمة الاحتمال	مؤشر الاختبار	متوسطات المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات التباين	بين المجموعات
.448	.886	1.205	3	3.616	بين المجموعات
		1.360	386	525.035	ضمن المجموعات
			389	528.651	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Spss 25

نجد أن $\text{Sig} = 0.448 > 0.05$ وبالتالي نقبل الفرضية العدم أي لا يوجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية لدى عينة البحث.

وتفسر هذه النتائج الواردة ضمن الجدول (9) بإدراك العاملين في المصارف الخاصة في العراق على اختلاف سنوات خبرتهم العملية لأثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي، وذلك نظراً لدور لجنة التدقيق في التأكد من قيام المصرف الخاص بإجراء الأعمال المصرفية والمالية وفقاً للقوانين ودون أي تلاعب بالزمن أو البيانات، مع التأكد من مدى التقيد بالمعايير المصرفية والمحاسبية.

النتائج والتوصيات:**النتائج:**

- يوجد أثر معنوي لفعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي المصارف الخاصة في العراق، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (علي وآخرون، 2022) التي بينت وجود علاقة ارتباط وتأثير لفعالية لجان التدقيق على فعالية حوكمة المصارف.
- لا يوجد فروق معنوية بين متوسط الإجابات أثر فعالية لجنة التدقيق اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة العملية لدى عينة البحث.
- يوجد دور للجنة التدقيق في المصارف الخاصة العراقية من خلال مراقبة سلامة البيانات والتقارير السنوية والنصف سنوية والربع سنوية، وبيان مدى الالتزام بالمعايير المصرفية والمحاسبية التي يتبعها المصرف.

التوصيات:

- بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحثان بما يلي:
- يجب الاهتمام الكبير بلجان التدقيق في المصارف الخاصة في العراق نظراً لأثرها الفعال في اكتشاف الاحتيال المالي، ويتم ذلك من خلال منحها الاستقلالية التامة لتتمكن من كشف عمليات الاحتيال المالي بدقة دون الخوف من الفصل من العمل أو العقوبة.
- إقامة جلسات حوارية وندوات تثقيفية للنقاش حول أثر فعالية لجنة التدقيق على اكتشاف الاحتيال المالي في المصارف الخاصة في العراق على أن تتم هذه الحوارات بين كافة أفراد المصرف من ذوي الخبرة العملية الكبيرة والأفراد الجدد الذين يتم تعيينهم ضمن لجان التدقيق الحالية على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العملية مع تمتعهم بالنزاهة والأمانة والالتزام بالأخلاق المهنية، مما يسهم في زيادة فعالية عمل لجان التدقيق الحالية على كشف عمليات الاحتيال ضمن المصرف.
- المراجعة المستمرة للقوانين واللوائح الداخلية المعتمدة في المصارف الخاصة، وبيان مدى ملائمتها لعمل المصرف، ومراقبة مدى الالتزام بها، منعاً لحدوث أي عملية احتيالية.
- القيام بتقييم سنوي ونصف سنوي وربع سنوي من قبل لجنة التدقيق في المصارف العراقية الخاصة مع تحديد الأنشطة غير العادية أو المشبوهة والتي تشير إلى وجود احتيال مالي.

المراجع:**المراجع العربية:**

1. بن رزاق، إكرام؛ عزاز، وفاء. (2022)، لجنة التدقيق كحلقة وصل بين التدقيق الداخلي والخارجي في المؤسسات دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت. الجزائر.
2. جار الله، ميعاد؛ السيد، هدى. (2022)، المحاسبة القضائية كآلية لضبط واكتشاف ممارسات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 20.
3. الجبوري، نصيف؛ الخالدي، صلاح. (2013)، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70.
4. الشاعر، سامر؛ ماضي، هشام. (2023)، تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 3.

5. عبد الله، سبأ؛ محمد، محمد. (2024)، تأثير لجنة التدقيق في الإفصاح عن رأس المال الفكري دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية (JEALS) المجلد 8، العدد 11.
6. عقه، فواز؛ الشرعبي، نبيل. (2024)، دور المراجعين الداخليين والخارجيين في الحد من الاحتيال المالي في المنظمات غير الهادفة للربح في اليمن، مجلة القلم ، السنة الحادية عشر: العدد 42.
7. علي، بارزان؛ سعيد، فيان؛ أحمد، رامبار. (2022). دور لجان التدقيق في تفعيل حوكمة المصارف: دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في إقليم كردستان-العراق، مجلة قلاي زانست العلمية، المجلد 7، العدد 2.
8. عناني، عبد الله. (2017). دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 1. العدد 7.
9. غالي، عماد؛ حمدان، خولة. (2011)، تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي أنموذج مقترح بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، مجلة البحوث العلمية، المجلد 6، العدد 17.
10. الكعبي، جعفر؛ العاني، صفاء. (2020)، تأثير العصف الذهني في جودة التدقيق وانعكاساته على اكتشاف مخاطر الاحتيال، مجلة جامعة بغداد، المجلد 26، العدد 121.
11. مراد، ياسمين. (2025). مدخل مقترح لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من ممارسات الاحتيال المالي كمرتكز لتحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية بشركات البترول المصرية. مجلة الإبداع المحاسبي. المجلد 2، العدد 2.
12. يعقوب، فيحاء؛ عباس، محمد. (2014)، انموذج مقترح لعمل لجان التدقيق في القطاع العام وتفاعله مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي للحد من حالات الاحتيال، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد 29.

المراجع الأجنبية:

13. Al-Hashedi, K. G., &Magalingam, P. (2021). **Financial fraud detection applying data mining techniques: A comprehensive review from 2009 to 2019**. Computer Science Review, 40, 100402.
14. Hanh, H. (2022). **Audit committee characteristics and corporate governance disclosure: evidence from Vietnam listed companies**, Cogent Business& Management, Vol.9, No.1.
15. Hilal, W., Gadsden, S. A., &Yawney, J. (2022). **Financial fraud: a review of anomaly detection techniques and recent advances**. Expert systems With applications, 193, 116429.
16. Ngai, E. W., Hu, Y., Wong, Y. H., Chen, Y., & Sun, X. (2011). **The application of data mining techniques in financial fraud detection: A classification framework and an academic review of literature**. Decision support systems, 50(3), 559-569.
17. Reurink, A. (2019). **Financial fraud: A literature review**. Contemporary topics in finance: A collection of literature surveys, 79-115.